العدد (4102) السنة الخامسة عشرة - الأربعاء (3) كانون الثاني 2018
http://www.almadapaper.net Email: info@almadapaper.net

ارتباك حكومي سببه تصريحات أطلقها أحد المقرّبين من رئيس الوزراء

إقليم كردستان ينفي تسليمٍ المطارات والمنافذ: لجاننا في بغداد قريبا

■ مسؤول كردي: 3 ألوية من حرس الحدود تتواجد في الإقليم منذ 10 سنوات

□ بغداد / وائل نعمة

من المتوقع أن تصل لجان فنية تابعة لإقليم كردستان إلى بغداد مطلع الأسبوع المقبل بهدف التفاوض حول إدارة المطارات والمنافذ الحدودية. في هذه الأثناء بدأ فريق كردي آخر، عاد مؤخراً من العاصمة، بتدقيق أسماء الموظفين في عدد من وزارات الإقليم تمهيداً لتوزيع الرواتب المتوقفة منذ عدة أشهر.

وترى أطراف كردية أن رئيس الوزراء حيدر العبادي لن يراوح طويلاً في مكانه بشأن الأزمة مع الإقليم، وأنه سيضطر لاتخاذ خطوة يكسر بها جمود الوضع الحالي.

ويؤكد مكتب العبادي أنّ الأخير كان قد دعا فريقاً فنيّاً للتفاوض في بغداد حول الرواتب والمنافذ الحدودية.

لكنه بالمقابل نفى علمه بقبول حكومة إقليم كردستان بتسليم المطارات والمعابر الى السلطة الاتحادية حسبما أفاد أحد المستشارين الحكوميين.

وكان مستشار رئيس الوزراء، إحسان الشمري قد قال إن حكومة إقليم كردستان وافقت على تسليم المنافذ الحدودية مع إيران وتركيا إلى الحكومة المركزية. وكتب على صفحته بالفيسبوك "بناءً على قبول الإقليم بالدستور كحاكم والرغبة بإنهاء الازمة، مع الارتباك الداخلي نتيجة أزمة الرواتب، وصلت رسائل حول تلك المستجدات، الأمر الذي دفع نحو اتخاذ عدة قرارات". واضاف إن "هذه القرارات هي تسلّم الحدود الدولية مع تركيا وإيران، وتشكيل اللجنة العليا لتنظيم عمل المنافذ البرية والجمارك والمطارات".

وطلبت بغداد من حكومة إقليم كردستان، قبل يوم من إجراء استفتاء الاستقلال في ٢٥ أيلول الماضي، تسليم المنافذ الحدودية الدولية والمطارات إلى سلطة الحكومة الاتحادية.

ومنذ ذلك التاريخ، قامت حكومة بغداد بعدة إجراءات، كان أبرزها غلق مطارات الإقليم، ونشر القوات الاتحادية في المناطق المتنازع عليها.

حلحلة الأزمة

بدوره نفى سعد الحديثي، المتحدث باسم رئيس الوزراء حيدر العبادي، علمه بقيام إقليم كردستان "بتسليم المنافذ الحدودية والمطارات". وقال الحديثي، في اتصال مع (المدى) أمس، ان "بغداد مازالت متواصلة مع الاقليم في عدة مجالات فنية". وأردف "ولاأعلم إذا كان الإقليم قد وافق على تسليم المنافذ والمطارات".

وأضاف المتحدث الرسمي لمكتب رئيس الوزراء إن "الحكومة الاتحادية كانت قد وجهت دعوة الى كردستان لإرسال فريق فني لبحث قضية رواتب الاقليم والمنافذ الحدودية"، نافياً علمه ايضاً فيما لوكانت تلك اللجان قد وصلت الى بغداد أم لا.

بالمقابل رحب المتحدث باسم حكومة إقليم كردستان سفين دزيي، أمس الثلاثاء، بما وصفه "حسن النية" الذي أبدته بغداد تجاه الإقليم. وقال دزيي "نرحب بالخطوات التي ظهرت في بغداد الأسبوع الماضي وقرأنا من خلالها وجود نوع من حسن النية، مثل زيارة وفد من الحكومة العراقية إلى إقليم كردستان والمطالبة بتشكيل لجنة مشتركة للحوار بشأن المنافذ الحدودية، والمطارات وسدود إقليم كردستان، والمطالبة بتسليم قوائم موظفي وزارتي الصحة والتربية في إقليم كردستان من قبل الحكومة العراقية بغية إرسال رواتبهم".

واضاف المتحدث باسم حكومة إقليم كردستان، في بيان وزع على وسائل الإعلام، أن الاخيرة "مستعدة للحوار مع الحكومة العراقية من أجل معالجة إدارة المنافذ الحدودية والمطارات وفقاً للآليات المحددة في الدستور العراقي، والتنسيق والتعاون مع بغداد للتوصل إلى حل مشترك يحقق مصلحة الطرفين".

العبادي في اجتماع مع وفد من حكومة الاقليم برئاسة بارزاني.. ارشيف

وكان رئيس حكومة إقليم كردستان نيجيرفان بارزاني قد قال مؤخراً "قلناها مراراً وتكراراً إننا مستعدون للحوار..وربما المواطنون ملّوا من كثرة تكرارنا لذلك ..واليوم أيضاً نعيد التأكيد على استعدادنا للحوار".

إلى ذلك نفى كفاح محمود مستشار رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني، تسليم المنافذ الى الحكومة الاتحادية، مشيرا الى أن الخبر وراءه "محلل سياسي".

وأكد محمود، في اتصال مع (المدى) امس، ان "محللاً سياسياً مقرباً من الحكومة هو من سرب الخبر وهو غير صحيح"، لكنه كشف عن "قرب وصول وفد فني غير سياسي من الإقليم الى بغداد للتفاوض حول المنافذ والمطارات".

وأكد مستشار بارزاني ان "الفريق الذي سيذهب الى بغداد على وفق مبادرة رئيس الجمهورية فؤاد معصوم، يمثل دوائر الكمارك، والحدود، والمطارات في الإقليم"، متوقعاً وصول الوفد الى بغداد بداية الاسبوع المقبل.

وكان شيروان الوائلي، مستشار رئيس الجمهورية، قد كشف نهاية العام الماضي، عن إرسال معصوم رسائل بشأن الحوار بين بغداد وأربيل، متوقعاً أن يبدأ الحوار بعد عطلة رأس السنة.

بالمقابل كشف كفاح محمود عن تلقي وفد فني، يمثل دوائر في الاقليم تابعة للوزارات الاتحادية في زار بغداد مؤخرا، رسائل إيجابية من وزير الداخلية قاسم الأعرجي. وأوضح المستشار في الرئاسة الكردستانية أن "الوفد كان يمثل دوائر الجنسية، والإقامة، والجوازات، والبطاقة الوطنية، وهي تابعة لوزارة الداخلية العراقية ولم يتسلم موظفوها الرواتب منذ آب الماضي". وتابع كفاح محمود ان "الوفد تلقى ردودا إيجابية من الاعرجي".

وكانت تسريبات تم تداولها مؤخرا عن خلافات بين رئيس الوزراء والأعرجي، بسبب منعه قوات اتحادية من التقدم نحو مناطق تواجد البيشمركة قرب محافظة السليمانية، وهو خبر نفاه الطرفان بعد ذلك.

بالمقابل أكد المستشار في الحكومة الكردية أن "الوفد عاد الى أربيل، وبدأت الآن عمليات تدقيق أسماء موظفي التربية، والتعليم العالي، والصحة، تمهيداً لدفع رواتبهم"، معرباً عن اعتقاده أن إطلاق الرواتب سيأخذ وقتاً طويلا.

وأعلن رئيس الوزراء حيدر العبادي، أواخر العام الماضي، ان حكومته بدأت بدفع رواتب موظفي الموارد المائية في إقليم كردستان، وأشار الى وجود تدقيق برواتب التربية والصحة هناك، وأشار الى انه تم تكليف المالية بالذهاب الى الإقليم لتدقيق رواتب جميع الموظفين.

تسليم أم إدارة مشتركة؟

في غضون ذلك اعتبر أمين بكر، النائب عن كتلة تغيير الكردية وعضو اللجنة القانونية في البرلمان، "عبارة تسليم المنافذ بأنها غير دستورية".

وقال بكر، في تصريح لـ(المدى) امس، ان "الدستور ينص في المادة ١١٤ على إدارة مشتركة للمنافذ، سواء المطارات أو الحدود"، مضيفاً بالقول "يجب على الحكومة أن تعدل طلبها، وعدم استخدام تلك العبارات لأغراض إعلامية".

وتابع بكر "لانفهم رأي الحكومة في إدارة تلك المعابر، هل تريد إدارة منفردة أم مشتركة؟، ولايمكن للعبادي ان يبقى رافضا الحوار لوقت طويل يجب ان يأخذ خطوة الى الامام".

ويطالب العبادي بتسليم مطاري أربيل والسليمانية، بالاضافة الى معبر إبراهيم الخليل مع تركيا، وحاج عمران مع إيران، بالاضافة الى ٣ منافذ أخرى في السليمانية، وفيشخابور مع الحدود السورية.

ويقول النائب عن الجماعة الإسلامية الكردستانية زانا سعيد إن "الإقليم لايرفض تسليم تلك المنافذ لكنه يريد التفاوض على التفاصيل".

ويضيف زانا، في حديث مع (المدى) أمس، "يمكن لبغداد ان تنسّب موظفين تابعين لها في تلك المواقع، ولايشترط ان يكونوا من العرب، لكنهم سيلتزمون بأوامرها".

لكن هناك من يعتقد ان بغداد لديها طموح بنشر قوات عسكرية داخل مدن الإقليم، كما حدث في كركوك، وعدم الاكتفاء بإرسال موظفين مدنيين. ويقول كفاح محمود "كانت بغداد تريد الدخول الى أربيل بعد كركوك، وتنشر الدبابات في المطارات على الحدود".

ويؤكد المستشار في حكومة الإقليم "هناك تضليل في الازمة، لأن ٣ ألوية من حرس الحدود تابعة لوزارة الداخلية العراقية من حيث الرواتب والتحركات والتسليح وهي مشكّلة منذ ١٠ سنوات، وتقوم بحماية الحدود في الإقليم". كما يؤكد كفاح محمود أن "كل الطائرات من مطاري أربيل والسليمانية لاتقلع من دون موافقة سلطة الطيران المدني الاتحادية، والفيزا كذلك تصدر عن الحكومة الاتحادية".

تأخُّر إقرار قانون الانتخابات يدفع الأحزاب إلى التراخي

خمسة تحالفات فقط تقدِّم أوراقها إلى المفوضية منذ فتح باب التسجيل

□ بغداد / محمد صباح

تؤكد مفوضية الانتخابات أن تسجيل التحالف الانتخابي يسير ببطء، وتتحدث عن عدم جدية الاحزاب المرخصة بالتعامل مع ملف الانتخابات، عازية ذلك الى تأخر إقرار قانون الانتخابات في مجلس النواب. ومع اقتراب موعد إغلاق باب التحالفات الانتخابية، في السابع من الشهر الجاري، تقدمت خمسة تحالفات فقط بطلبات إلى مفوضية الانتخابات. لكن الاخيرة لم تصادق على هذه التحالفات ،لأنها لم تنهِ جميع إجراءاتها، متوقعة ان يصل عددَ التحالفات إلى ثلاثين تحالفاً انتخابياً خلال الايام المقبلة". وخاطبت المفوضية مجلس النواب بضرورة المصادقة على مواعيد الانتخابات التي حددها مجلس الوزراء في النصف الأول من شهر أيار المقبل. وتواصل المفوضية تحضيراتها للانتخابات المقبلة رغم تصاعد الجدل حول ضرورة تأجيلها الى وقت آخر. ويقول عضو مجلس مفوضية الانتخابات معتمد الموسوي، في تصريح لـ(المدى) أمس، إن "خمسة تحالفات انتخابية هي التي سجلت في مفوضية الانتخابات منذ فتح باب تسجيل التحالفات في ٢٥ كانون الأول وحتى هذه اللحظة"، لافتا إلى أن "المصادقة على جميع التحالفات سيكون بعد غلق باب التحالفات". وكانت مفوضية الانتخابات قد حددت تاريخ الـ ١٩ من تشرين الثاني، موعداً لتسجيل الأحزاب والتحالفات السياسية، طبقاً لإجراءات التحالفات رقم (٢) لسنة ٢٠١٧، وأحكام قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية رقم (٣٦) لسنة ٢٠١٥. وأعلنت مفوضية الانتخابات تمديد فترة تسجيل الأحزاب لغاية نهاية الدوام الرسمي ليوم ٢٥ من كانون الأول الماضي، وتمديد فترة تسجيل التحالفات الانتخابية لغاية نهاية الدوام الرسمي ليوم ٧ كانون الثاني . وتتضمن عملية التحالفات، التي نص عليها قانون الأحزاب رقم ٣٦ لسنة ٢٠١٥، على "اندماج حزبين او أكثر في تحالف انتخابي لخوض غمار الانتخابات البرلمانية أو المحلية المقبلة التي حددت في النصف الأول من شهر أيار المقبل". ويضيف الموسوي ان "مفوضية الانتخابات فتحت باب تسجيل التحالفات الانتخابية في ٢٧ كانون الأول الماضي وسيغلق في السابع من شهر كانون الثاني الحالي"، مؤكدا أن "التحالفات التي سجلت في غضون هذه الأيام هي خمسة تحالفات انتخابية فقط". ويتوقع عضو مجلس المفوضية ان "يتم تسجيل ثلاثين تحالفاً انتخابياً في الأيام القليلة المقبلة"، منوهاً إلى أن "الأحزاب المسجلة لم تدخل أجواء الانتخابات الحقيقية من خلال تراخيها مع الملف المرتبط بإقرار قانون الانتخابات في مجلس النواب". وقرّر مجلس الوزراء تقديم تاريخ الانتخابات المحلية، من ١٥ أيار ٢٠١٨ إلى ١٢ أيار ، بعد ان كان قد حددها بتاريخ منتصف أيار المقبل. واقترحت المفوضية، في تشرين الأول الماضي، أن يكون يوم السبت الموافق الـ١٢ من أيار ٢٠١٨، موعداً لإجراء انتخاب مجلس النواب في دورته الرابعة. وفاتحت المفوضية، في تشرين الثاني الماضي، رئاسة مجلس النواب واللجنتين المالية والقانونية "للتعجيل بتشريع قانوني انتخابات مجالس المحافظات والبرلمان في مدة لا تتجاوز منتصف شهر كانون الأول المقبل"، محذرة من أن عدم تشريع هذين القانونين سيدفعها للعمل وفق القانونين النافذين. ويلفت الموسوي الى ان "مفوضية الانتخابات وجهت كتابا إلى مجلس النواب للمصادقة على مواعيد الانتخابات وكذلك التعديلات التي طالبنا بها على مسودة قانون الانتخابات".

ومنحت مفوضية الانتخابات إجازات تأسيس لـ ٢٠٤ أحزاب، لكن بعض هذه الإجازات كانت مشروطة لحين إكمال تدقيق ملفاتها من قبل هيئة المساءلة والعدالة. ومن جانبه يتحدث سعدي العبدلي، مدير دائرة الأحزاب والتنظيمات السياسية في المفوضية، ان "عدد طلبات تسجيل التحالفات التي وصلت إلى دائرته لا تتجاوز العشرة"، مؤكدا أن "المفوضية لم تصادق على أي من هذه التحالفات كونها لم تستكملَ جميع مستلزمات التسجيل". ويوضح العبدلي أن "عملية تسجيل التحالفات تحتاج إلى ملء استمارات من قبل رؤساء الأحزاب الداخلة في التحالف مع تقديم وثيقة تتضمن أهداف هذا التحالف وكذلك الرسوم"، معتبرا أن "عملية تسجيل التحالفات هي أسهل بكثير من تسجيل الأحزاب السياسية".

وينوه مسؤول دائرة تسجيل الاحزاب الى أنها "مستعدة لتسجيل التحالفات في غضون ساعتين في حال قدم التحالف كل أوراقه، وكانت مستلزمات التسجيل كاملة"، مشيرا الى أن "هناك الكثير من الأحزاب مازالت في طور المفاوضات".

وبدأت مفوضية الانتخابات بتسجيل العراقيين في الخارج بعدما وضعت آلية جديدة للتسجيل من خلال استخدام شبكة الإنترنت والدخول إلى موقع المفوضية العليا للانتخابات.

وأوضح رياض البدران، رئيس الإدارة الانتخابية، أن "بإمكان الناخب العراقي في الخارج تسجيل بياناته من خلال الاستمارة الإلكترونية وإرسالها الى المفوضية التي ستقوم بتدقيق البيانات المرسلة من الناخب ومطابقتها مع بيانات سجل الناخبين وبيانات الجوازات بالتنسيق مع وزارة الداخلية".

ويضيف البدران، في بيان تلقت (المدى) نسخة منه، ان "المفوضية ستدقق المعلومات وعراقية الناخب وسيتم إرسال استمارة الى الناخب عبر البريد الإلكتروني له مع إبلاغه بقبوله باعتباره ناخبا عراقيا وسيسمح له بالتصويت في انتخابات مجلس النواب عام ٢٠١٨.

ويضيف البدران ان "العمل بهذا الإجراء سيبدأ اعتبارا من ٢٠١٨/١/٢ ولغاية ٢٠١٨/٣/٢ لمدة تسعين يوما"، داعياً جميع العراقيين الناخبين للمبادرة الى "التسجيل على الموقع الرسمي للمفوضية مع دعوة الأحزاب السياسية المجازة لتوعية ناخبيهم لغرض التسجيل على وفق الآلية التي اعتمدتها المفوضية".

في غضون ذلك، وجهت مفوضية الانتخابات كتاباً رسمياً الى مجلس النواب تطالبه بالمصادقة على موعد الانتخابات البرلمانية الذي حدده مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٨/٥/١٢ وفقا لقانون انتخاب مجلس النواب رقم ٤٥ لسنة ٢٠١٣ المعدل والنافذ، الذي ينص إلى مصادقة مجلس النواب على الموعد المحدد وإصدار مرسوم جمهوري من السيد رئيس الجمهورية بالموعد المحدد ليوم إجراء الانتخابات.

لافتات دعائية في انتخابات سابقة

همام حمودي والخزعلي يناقشان "التحالفات التصحيحيّة"

□ بغداد / المدى

حذر رئيس المجلس الأعلى الإسلامي همام حمودي، خلال لقائه الأمين العام لعصائب أهل الحق قيس الخزعلي، من خطورة الاكتفاء بالنصر العسكري المتحقق ضد تنظيم داعش. وأكدا ضرورة التزام التوقيتات الدستورية للانتخابات المزمع إجراؤها في أيار المقبل. وقال بيان لمكتب همام حمودي انه التقى أمين عام عصائب أهل الحق قيس الخزعلي، بمكتبه وعقدا اجتماعاً ناقشا خلاله عدداً من الملفات بينها التحالفات الانتخابية والانتصار الذي تحقق على تنظيم داعش. وتابع البيان ان "حمودي والخزعلي بحثا الخارطة السياسية المقبلة، وأكدا على وجوب أن تكون أي تحالفات انتخابية خادمة للشعب وتصحيحية لأخطاء العملية السياسية"، داعين الى "ضرورة عدم التعدي على التوقيتات الدستورية للانتخابات". وشدد رئيس المجلس الأعلى، بحسب البيان، على "ضرورة الاستمرار باستثمار النصر والمحافظة عليه وترتيب خطوات على ضوئه"، محذراً من "الاكتفاء بالنصر العسكري فقط الذي قد يمنح الأعداء فرصة جديدة تفقد العراقيين انتصارهم".

الموازنة على رأس جدول جلسة البرلمان

□ بغداد / المدى

يستأنف مجلس النواب، اليوم الأربعاء، عقد الجلسة الاولى من فصله التشريعي الاخير، بعد عطلة استمرت شهرا واحدا. ويتضمن جدول أعماله القراءة الاولى لقانون الموازنة العامة ٢٠١٨، ومناقشة مشروع قانون خاص بحقوق المكون التركماني. وذكرت الدائرة الإعلامية لمجلس النواب، في بيان اطلعت عليه (المدى)، إن "البرلمان سوف يعقد الاربعاء، جلسته الاولى من الفصل التشريعي الثاني للقراءة الأولى لمشروع قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية ٢٠١٨".

وأضاف البيان ان "المجلس سوف يستكمل التصويت على مقترح قانون نقابة التمريض، بالإضافة الى استقالة عضو مجلس النواب وتأدية اليمين الدستورية للبديل". وستشهد الجلسة، بحسب البيان، "القراءة الاولى لمقترح قانون التعديل الاول لقانون جهاز مكافحة الإرهاب رقم ٣١ لسنة ٢٠١٦، والقراءة الاولى لمشروع قانون التعديل الاول لقانون الحجر الزراعي رقم ٧٦ لسنة ٢٠١٢". ويتضمن جدول أعمال الجلسة "تقرير ومناقشة مقترح قانون مجلس النواب وتشكيلاته، فضلاً عن تقرير ومناقشة مشروع قانون تعديل قانون الغرامات الواردة بقانون العقوبات رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ المعدل والقوانين الخاصة الأخرى رقم ٦ لسنة ٢٠٠٨". ومن المقرر أن يعرض، خلال الجلسة، "تقرير ومناقشة مشروع قانون حقوق التركمان، بالاضافة الى تقرير ومناقشة مقترح قانون سامراء عاصمة الثقافة الإسلامية".